



مجموعة الحوار الفلسطيني
Palestinian Dialogue Group

2020

العلاقات السعودية-الفلسطينية مسارات على صفيح ساخن



العلاقات السعودية-الفلسطينية

مسارات على صفيح ساخن

ماذا تعني السعودية للفلسطينيين؟

ومع أن الموقف السعودي ظل ملتزماً بما تمليه ما يسمّى "الشرعية الدولية" بكل ما تحمله من إجحاف بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، عدا عن تحول مقاربة المملكة للقضية الفلسطينية، إلى "نموذج" لما يعرف بالاعتدال العربي، فهي صاحبة أشهر المبادرات العربية التي دعت إلى تحقيق سلام شامل مع "إسرائيل"، (مبادرة السلام العربية) عام 2002، إلا أنها ظلّت ملتزمة بدعم القيادة السياسية للفلسطينيين، ووفرت لها الغطاء العربي و شبكة الامان المالي في مواجهة الضغوط التي تعرض لها الفلسطينيون من قبل إسرائيل و حلفائها الاقليميين والدوليين، الأمر الذي يعني معه أن أي تراجعاً في الموقف السعودي سيعني مزيداً من انكشاف ظهر الفلسطينيين سياسياً و مالياً أمام الضغوط الغربية و الإسرائيلية التي ستوظف انحسار الغطاء العربي الذي يعتبر الموقف السعودي الركن والناظم له ، باعتباره فرصة لا مثيل لها لفرض استسلام شامل على الفلسطينيين، وهو ما يعتبر من وجهة نظر فلسطينية خسارة لا يمكن تعويضها في معسكر حلفائهم في صراعهم المرير مع الاحتلال، والذي يخوضونه نيابة عن كل العرب، وبما يتوقع معه أن تصبح تداعياته على القضية الفلسطينية أكثر فداحة من توقيع مصر اتفاق سلام -كامب ديفيد - مع حكومة الاحتلال في العام 1979.

وائل المصري

باحث في مجموعة الحوار الفلسطيني

المقدمة

تصاعد في الآونة الأخيرة النقاش فلسطينياً حول تقييم الموقف الرسمي السعودي من القضية الفلسطينية، على خلفية جملة من الشواهد التي تشير إلى تغير في الموقف السعودي من القضية الفلسطينية، إذ ساد جدل واسع لتقييم مدى جدية وطبيعة التغيير الحالي، وإن كان ثمة تحول في نظرة قيادة المملكة للصراع العربي الإسرائيلي اليوم، وانعكاس ذلك على واقع الفلسطينيين بشكل خاص كون أن الرياض تمثل ركيزة الدعم العربي السياسي و المالي للفلسطينيين تاريخياً، عدا عن تمتع السعودية بثقل سياسي و اقتصادي و معنوي كبير للمنطقة و للفلسطينيين على وجه الخصوص، وقد تباينت ردود الفعل الفلسطينية في التعامل مع احتمالات التموضع الجديد للمملكة في معادلة الصراع مع "إسرائيل".

تعالج هذه الورقة مسار العلاقة الفلسطينية السعودية و خلفيات مواقف الطرفين و التداعيات المحتملة على واقع الجانبين.



مقدّمات لتصدّع محتمل

بالتوازي شتّى نشطاء فلسطينيون هجومياً لاذعاً على الموقف السعودي على خلفية ما اعتبروه تخلياً سعودي عن فلسطين و تواطؤ مع دولة الاحتلال مستعينين بمادة غنية وفرها الاعلام المناهض للسعودية و الاعلام المنسوب للسعودية على حدّ سواء، ليتحول المشهد في مواقع التواصل الاجتماعي إلى نوع من التلاسن و تبادل الاتهامات بين الفلسطينيين ومناصري قضيتهم و فريق من النشطاء بدا أنه محسوب على السعودية، ويتلاشى تدريجياً صوت الاعتدال من الجانبين، قبل أن تصدر تصريحات رسمية من الجانب الفلسطيني تدين الاساءة الى المملكة وتثني على مواقفها، في حين اصدرت الرياض بيانات تؤكد على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية، وكان لافتاً في كل ذلك دخول حسابات اسرائيلية على خط الخلاف الفلسطيني السعودي، لتعرض السعوديين على الفلسطينيين!

للهولة الأولى بدا ان الاعلام قادر على تشكيل السياسة من خلال التأثير على الجمهور وحمله على مواقف للضغط على القيادات في الطرفين، إلا أن الجهات الرسمية من الطرفين قد عبرت في بياناتها وتصريحاتها عن مواقفها دون ابداء أي تغييرات فيها كنتيجة لفوضى الاشتباكات في الميدان الافتراضي.

لم يكن للفلسطينيين أن يساورهم القلق من الموقف السعودي لولا تراكم جملة من الشواهد حول سياسة سعودية جديدة اتجاههم، ففي مارس 2020 بدأت السلطات السعودية محاكمة عشرات الفلسطينيين والأردنيين المقيمين في المملكة، من المنتمين والمناصرين لحركة المقاومة الإسلامية_ حماس، بتهم تتعلق بـ "الانتماء لتنظيم إرهابي وتمويله"، بحسب إفادات أقارب المعتقلين.

لم تكن عمليات الاعتقال المذكورة سابقة في تاريخ العلاقات السعودية_الفلسطينية أو "الحمساوية" تحديداً، فقد سبقها خلال العام 2014، عمليات اعتقال لقادة ونشطاء في حماس، على خلفية نشاطهم الخيري لصالح قطاع غزة، حيث أفرج عنهم لاحقاً بعد تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في المملكة.

كما شكّلت ظاهرة المطبّعين السعوديين مبعث قلق آخر للفلسطينيين مع تصدّر بعض الكُتاب السعوديين منصات وصحف تدافع عن فكرة تطبيع علاقات اسرائيل في المنطقة دون تعرّضهم الى أي نوع من المسائلة من السلطات السعودية، بالإضافة على حملة من الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي منسوبة للسعودية هاجمت الفلسطينيين، عدا عن ما حملته بعض التصريحات والتسريبات الصحفية من رسائل تعزز القناعة لدى شريحة وازنة من الفلسطينيين بأن السعودية تمهد الطريق أمام تطبيع شامل مع دولة الاحتلال الاسرائيلي.



محطات في تاريخ الموقف السعودي من القضية الفلسطينية

بدأ الموقف السعودي الداعم للقضية الفلسطينية منذ بدايات القرن العشرين، مع تصاعد الحديث حول إقامة وطن قومي لليهود، وقد أخذ الحضور السعودي في القضية الفلسطينية في الازدياد بصورة مطردة منذ سنوات ما قبل النكبة وما بعدها وصولاً إلى الوقت الحاضر.

السياقات المستجدة للعلاقات السعودية الفلسطينية

التطورات التي تشهدها العلاقات الفلسطينية السعودية خصوصاً على الصعيد الشعبي، ليست منفصلة عن محاولات غربية و أمريكية بالأساس لبناء ترتيبات سياسية و أمنية للمنطقة، تلعب اسرائيل فيه دوراً مركزياً، بما يعنيه ذلك ضرورة تفكيك علاقات تمثل عقبة أمام هذه الرؤية، و بناء علاقات جديدة تكون جسر لضمان تحقق الرؤية الأمريكية الجديدة ، وتعتبر علاقات السعودية بفلسطين حجر زاوية في نجاح هذه الترتيبات أو تعطيلها، ففي حين سيتحتم على الفلسطينيين القبول بما تفرضه قوة "اسرائيل" في ظل التخلي العربي عنهم، فإنه وعلى الجانب الآخر ستكون السعودية مضطرة للجوء إلى مساعدة اسرائيلية في مواجهة ما تعتبره تهديدات ايرانية على أرضية مواجهة الخطر المشترك، في ظل ما بدا أنه إغلاقاً للأبواب في وجه السعودية على خلفية الحرب في اليمن و الخلافات الخليجية_الخليجية بسبب حصار قطر، و كذلك التصدّع في العلاقات السعودية التركية كنتيجة مباشرة لجريمة قتل الصحفي السعودي جمال خاشقي في القنصلية السعودية في اسطنبول، يضاف لذلك انشغال مصر في وضعها الداخلي و الحرب في ليبيا، كل ذلك قد يشجع على خلق روابط جديدة بين الرياض مع تل أبيب بذريعة الصمود في مواجهة التهديد المتمثل في ايران وفقاً لوجهة النظر السعودية.



* الموقف السعودي من القضية الفلسطينية .. سرد تاريخي

التفاصيل	الحدث	التاريخ	تاريخ الحكم	الفصيل
1. مؤتمر جمع بصورة غير مباشرة بين وفود عربية وبينها السعودية مع وفد صهيوني برعاية بريطانية. 2. شهد المؤتمر إصراراً عربياً على رفض توطين اليهود في فلسطين	مؤتمر "الدائرة المستديرة" بلندن	1939	1932-1953	الملك عبد العزيز آل سعود
رفض الملك عبد العزيز مبلغ 20 مليون جنيه استرليني، مقابل موافقته على إنشاء وطن قومي لليهود	مفاوضات فيلبي-وازيمان	1940		
نشر الأرشيف الأمريكي عدة برقيات ومراسلات بين مسؤولين من كلا الجانبين، إضافة إلى مراسلات بين الملك عبد العزيز والرئيسين الأمريكيين (فرانكلين روزفلت) و (هاري ترومان)، تشير إلى الموقف السعودي من رفض إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والخلاف السعودي- الأمريكي حيال القضية.	المراسلات السعودية- الأمريكية	1945-1948		
ألقى وزير الخارجية السعودي حينها (فيصل بن عبد العزيز خطاباً أمام الجمعية العامة قبيل التصويت على مشروع قرار فلسطين، يحذر فيها من السماح بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، من خلال القبول بمشروع التقسيم.	قرار تقسيم فلسطين	1947		
مشاركة فرقة سعودية في الحرب، واستشهاد 150 جندي سعودي خلال الحرب.	حرب فلسطين "النكبة"	1948		
بادر الأمير (فيصل) بإنشاء اللجنة لتقديم المساعدات للفلسطينيين بعد النكبة.	إنشاء "لجنة مساعدة فلسطين"	1948		
أشارت وثيقة لجهاز C.I.A إلى تحول السعودية إلى قاعدة الإسناد المادي الأولى لحركة فتح عقب انطلاقاتها، من خلال تبرعات من الفلسطينيين الأثرياء المقيمين فيها.	التبرعات للثورة الفلسطينية	1965	1964-1975	الملك (فيصل) بن عبد العزيز
الإشراف على مشاريع دعم مالي للفلسطينيين، ومنها: 1. مشروع (التزام الفلسطينيين بنسبة 5%)؛ في العام 1967، حيث التزم أبناء الجالية الفلسطينية من خلال المشروع باقتطاع 5% من مرتباتهم ودخولهم لصالح اللجنة الشعبية. 2. مشروع (ريال فلسطين)؛ في العام 1968، وحمل شعار (ادفع ريالاً وانقذ عربياً). 3. مشروع (سجل الشرف)؛ في العام 1968، والذي هدف إلى زيادة إيرادات اللجنة الشعبية، من خلال جمع تبرعات منتظمة من الهيئات والشركات، وقد ساهم عدد من الأمراء والملوك منهم (فهد، سلطان، سلمان، ساطم) أبناء عبد العزيز، في التبرع لصالح المشروع. 4. مشروع (ال 1 %)؛ في العام 1969، والذي دعا الموظفين السعوديين والمقيمين للتبرع بنسبة 1% من رواتبهم لصالح اللجنة.	تأسيس " اللجنة الشعبية لمساعدة أسر شهداء وسجناء ومجاهدي فلسطين " بعد النكبة	1967		
وتقضي بجواز استخدام أموال الزكاة تحت إشراف الحكومة السعودية لشراء الأسلحة للفدائيين الفلسطينيين.	فتوى مفتي المملكة الشيخ (محمد بن إبراهيم)	1968		
قاد الملك فيصل جهود تأسيس (منظمة المؤتمر الإسلامي) رداً على حادثة إحراق المسجد الأقصى	منظمة المؤتمر الإسلامي	1969		
دعا الملك (فيصل) إلى إعلان الجهاد ضد إسرائيل عقب إحراق المسجد الأقصى.	الجهاد ضد إسرائيل	1969		
زادت المملكة من حجم الدعم المالي المقدم لمنظمة التحرير، رداً على الدعم الأمريكي لإسرائيل في حرب 1973.	الدعم المادي لمنظمة التحرير	1973		
أعلن الملك (خالد) فور مبايعته عن استمرار السياسة السعودية القائمة (تدعيم وحدة الصف الإسلامي والتضامن العربي، إضافة إلى استعادة الأراضي المحتلة، وتحرير القدس من براثن الصهيونية)	السياسة الخارجية للسعودية	1975	1975-1982	الملك (خالد بن عبد العزيز)

على الرغم من وقف المملكة لمساعداتها المقدمة لمنظمة التحرير في العام 1991 أعقاب الغزو العراقي للكويت، وموقف المنظمة من ذلك الغزو، فقد شاركت الرياض، عقب توقيع اتفاق أوسلو، في تقديم المنح والمساعدات المالية للسلطة الفلسطينية الوليدة، **رغم الضغينة** التي كانت تحملها حينها على الرئيس الراحل (ياسر عرفات) لموقفه من غزو الكويت.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، أقرت جامعة الدول العربية، مقترح ملك السعودية الراحل عبد الله (الذي كان ولياً للعهد حينها) بإنشاء صندوقين لدعم الانتفاضة برأس مال مليار دولار، **ساهمت السعودية** بـ 250 مليون دولار منها، كما أنشأت المملكة "اللجنة السعودية لدعم انتفاضة القدس" والتي أشرفت على حملات شعبية ضخمة لجمع التبرعات، ورعت 27 برنامجاً سعودياً لمساندة الشعب الفلسطيني أنفقت خلالها، حتى منتصف العام 2003 قرابة 660 مليار ريال سعودي.

تمثل السعودية أحد أهم الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية، حيث يبلغ متوسط قيمة المنحة التي تقدمها للسلطة الفلسطينية سنوياً قرابة (220 مليون دولار أمريكي)، ووفقاً لبيانات وزارة المالية الفلسطينية، فإنه خلال الأعوام 2012 وحتى 2016 فقد تلقت السلطة الفلسطينية مساعدات مالية من المملكة بقيمة (908 مليون دولار) لتكون ثاني جهة مانحة للسلطة بعد الاتحاد الأوروبي.

السعودية .. بين قطبي السياسة الفلسطينية

أولاً تبنت السعودية موقفاً دبلوماسياً وسياسياً داعماً للسلطة الفلسطينية ومن قبل منظمة التحرير الفلسطينية (قبل التوقيع على اتفاقية أوسلو) في المنصات والمحافل الدولية المختلفة، غير أن الدعم السياسي لم يكن آخر ما تقدمه السعودية للمؤسسة الرسمية الفلسطينية، إذ تعتبر المملكة أحد أبرز الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية، وقد أشارت إحصائيات، إلى أن السعودية تصدرت طليعة الداعمين لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال العقود السابقة، عدا عن كونها تمثل حالياً أحد أهم الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية، كما تحدثت تقارير بناء على وثائق صادرة عن منظمة التحرير، إلى أن حجم الدعم السعودي المقدم للمنظمة خلال عقد السبعينات، قد بلغ **855 مليون دولار** أمريكي، فيما بلغ مجموع الدعم المالي السعودي المقدم للمنظمة منذ العام 1978 وحتى العام 1991 قرابة 992 مليون دولار أمريكي(1)



الملك فيصل خلال لقاءه بالرئيس الراحل ياسر عرفات في بيروت بتاريخ 30 سبتمبر 1971

ولي العهد حينها الأمير (عبد الله)، كما جمعت الحركة خلال زيارة الشيخ (ياسين) للسعودية **تبرعات** شخصية من كل من الملك (فهد) وولي عهده الأمير (عبد الله)، عدا عن ذلك؛ فقد سمحت السلطات السعودية بحرية العمل في جمع التبرعات لصالح الفلسطينيين داخل الأراضي السعودية.



وعلى أثر أحداث سبتمبر عام 2001، توقفت عجلة تطور العلاقة السعودية بحماس، بسبب الحرج البالغ الذي عانتها الرياض كون أن معظم منفذي الهجمات هم من مواطنيها، وما تلا ذلك من محاولات في الغرب لربط المملكة بدعم الإرهاب، كما كانت مبادرة السلام العربية التي طرحتها الرياض خلال قمة بيروت عام 2002، و **تحفظ** حماس على بعض بنودها، أحد أسباب انزعاج السعوديين من الحركة.

إلى جانب ذلك؛ فإن الرياض التي انخرطت بصورة جادة في محاولات حل الصراع العربي الإسرائيلي، قد شاركت في جزء كبير من المؤتمرات الدولية

ثانياً إلى جانب دعم السلطة الفلسطينية؛ فإن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) **تصنف** المملكة على أنها أحد أفضل الجهات الحكومية المانحة للوكالة، وقد بلغت قيمة تبرعاتها في العام 2018 حوالي 160 مليون دولار، فيما بلغ حجم الدعم السعودي المقدم للوكالة في العام 2019 قرابة 50 مليون دولار أمريكي.

كما حضرت المملكة في ملف إعادة إعمار غزة، إذ تبرعت بمبلغ **مليار دولار** بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2008_2009، إضافة إلى مبلغ **نصف مليار دولار** لنفس الغاية بعد العدوان الإسرائيلي على القطاع عام 2014.

ثالثاً فيما يتعلق بحركة حماس؛ شكّل مناخ الانفتاح في البيئة السياسية السعودية تجاه الإسلاميين عموماً في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، فرصة مواتية لانطلاق حركة حماس في الخارج، ومع الإعلان عن بيان حركة حماس الأول في فلسطين، بدأ الانفتاح السعودي على الحركة بالتزامن مع اندلاع الانتفاضة الأولى نهاية العام 1987، وبذلك تعتبر السعودية الدولة الأولى التي أقامت علاقات شبه رسمية مع الحركة، حيث التقى مدير المخابرات السعودية في العام 1988 بالقيادي في حماس الدكتور "موسى أبو مرزوق"، تبع اللقاء افتتاح مكتب للحركة في مدينة جدة السعودية.

في مارس 1998، زار الشيخ (أحمد ياسين) السعودية، ومكث فيها بضعة أشهر، حيث كان يتلقى العلاج في مستشفى الملك (خالد) بجدة، وقد التقى خلال تواجده في المملكة عدد من المسؤولين والأمراء السعوديين وعلى رأسهم

اتفاق المصالحة إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي "1- الرغبة الحقيقية في إنهاء حالة الاقتتال الداخلي الفلسطيني. 2- محاولة إبعاد حماس عن فلك إيران قدر الإمكان. 3- الرغبة في التأثير على موقف حماس المتحفظ على مبادرة السلام العربية، من خلال إدماجها في حكومة وحدة وطنية تحت رعاية الجامعة العربية" (1)، ورغم نجاح المملكة الجزئي بادئ الأمر في تمرير تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن نهاية الاتفاق السريعة، أثارت غضب السعوديين من حركة حماس تحديداً، التي بدأت تخسر علاقاتها مع الرياض.



الملك الراحل (عبد الله بن عبد العزيز) برفقة قادة فتح وحماس خلال التوقيع على اتفاق مكة عام 2007

في العام 2008، أثمر الانخراط السعودي فيما يعرف بمكافحة تمويل "الإرهاب"، عن افتتاح مكتب يتبع لوزارة الخزانة الأمريكية لمكافحة "أعمال التمويل غير المشروع"، حيث اعتقل الأمن السعودي في ذلك العام أفراد يشتبه في جمعهم تبرعات لصالح حماس، عدا عن جمع تبرعات لجماعات إسلامية مختلفة حول العالم، وقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) في برقية مؤرخة في 30 ديسمبر 2009 نشرت على موقع ويكيلكس إلى أن حماس تجمع ملايين الدولارات سنوياً

ذات الصلة، ومنها القمة العربية_الأمريكية في شرم الشيخ عام 2003، والتي بدا فيها استجابة عربية للضغوط الأمريكية بشأن اتخاذ تدابير مشددة لحصار حركة حماس، عبر عنه الرئيس الأمريكي حينها (جورج بوش) في خطابه خلال اختتام القمة أعمالها، عندما أشار إلى "التزام" قادة العالم العربي المشاركين في القمة (السعودية، البحرين، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية) بدعم السلطة في أنشطتها ضد الإرهاب، إضافة إلى التزامهم برفض الإرهاب وبتخاذ خطوات عملية لمكافحته ومن "ضمنها قطع جميع المساعدات بما فيها الأسلحة والتمويل عن حماس"، ولم يأت البيان الختامي للدول العربية المشاركة في القمة بعيداً عن ما صرح به الرئيس الأمريكي، من حيث إدانة الإرهاب والتعهد بمنع وصول الدعم للمنظمات "غير الشرعية" بما في ذلك "الجماعات الإرهابية". (2)

ومع أن فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، لم يحظ بترحيب كبير من قبل الرياض، إلا أنها أخذت موقفاً متقدماً عن دول عربية أخرى كالأردن ومصر، عندما استقبلت وفداً من حركة حماس، وأكدت عبر وزارة الخارجية استمرار الدعم المالي للسلطة وتأكيد رفض وزراء الخارجية العرب فرض الشروط على حماس مقابل مساعدتها مالياً. (3)

شكّل اتفاق مكة للمصالحة بين حركتي فتح وحماس، في فبراير 2007، تطوراً لافتاً في سياسة السعودية تجاه الفلسطينيين، حيث كانت المرة الأولى والأخيرة التي تنخرط فيها المملكة في محاولات رأب الصدع بين الفصليين الكبيرين، وقد كانت ترمي الرياض من وراء رعاية

حرية العبادة في القدس) فيما كان المقابل هو اعتراف ضممني بـ"إسرائيل" عبر التأكيد على حق دول المنطقة في العيش بسلام.

واجهت الخطة انقساماً كبيراً في الوسط العربي عقب طرحها في قمة فاس بالمغرب عام 1981، كما أن الموقف الفلسطيني بدأ متردداً بشأنها ما بين الرفض والقبول، غير أن التطورات اللاحقة التي كان أهمها اجتياح بيروت وطرده منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، قاد في نهاية المطاف إلى تبني العرب للمشروع في قمة فاس الثانية في سبتمبر 1982، حيث بقيت الخطة متبناة عربياً حتى مؤتمر مدريد عام 1991.

ثانياً عقب اندلاع انتفاضة الأقصى، ووصول عملية السلام إلى طريق مسدود، عاودت الرياض طرح مبادرة جديدة للسلام في المنطقة، تقوم على مبدأ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية، مقابل إقامة سلام شامل وتطبيع عربي مع "إسرائيل"، حيث حظيت المبادرة التي تقدم بها ولي العهد السعودي في حينها الأمير (عبد الله)، وتم اعتمادها في قمة بيروت العربية المنعقدة بمارس 2002، بمباركة من معظم الدول العربية.

وعلى الرغم من أن المبادرة لا زالت تمثل الرؤية العربية الجمعية لحل الصراع مع "إسرائيل"، إلا أنها لم تحظَ باهتمام إسرائيلي، أو حتى أمريكي، الأمر الذي أفقدها القدرة على التحول إلى أساس مرجعي يمكن الاستناد عليه في أي رؤية لحل

من مصادر داخل السعودية، التي لا زالت حينها -وفقاً للبرقية- تشكل قاعدة التمويل الرئيسية للجماعات المسلحة السنية حول العالم.

الموقف السعودي من السلام مع إسرائيل

أولاً في عهد الملك (خالد)؛ شهدت العلاقات الفلسطينية السعودية أول الخلافات، التي ظهرت خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العربية، في 28 مارس 1979، بشأن النظر في تنفيذ العقوبات التي تم إقرارها على جمهورية مصر العربية أعقاب توقيع الرئيس الراحل (أنور السادات) على اتفاقية (كامب ديفيد)، حيث انتقد الرئيس الراحل (ياسر عرفات) الموقف السعودي الذي اتهمه باللين في فرض العقوبات على مصر، بسبب قبولها ما قيل أنه "الحد الأدنى من العقوبات"، الأمر الذي أدى إلى "مشادة كلامية ساخنة" مع وزير الخارجية السعودية (سعود الفيصل).

غير أنه وخلال عامين من ذلك التاريخ؛ كانت السعودية قد بلورت خطة جديدة للسلام مع دولة الاحتلال، قدمها الملك فهد (الذي كان ولياً للعهد آنذاك) حيث عرفت باسمه، وقد مثلت الخطة السعودية حينها أولى المحاولات السعودية للعب دور محوري في حل الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث ركزت في تفاصيلها على ثمانية بنود، استندت في مجملها على القرارات الدولية ذات الصلة، حيث دعت إلى (الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، تفكيك المستوطنات، ضمان عودة اللاجئين والتعويض لمن لا يرغب في العودة، إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، ضمان



منذ تولي الملك (سلمان) مقاليد السلطة، كان هناك ثمة مبررات لدى المتابعين دفعتهم للاعتقاد بوجود تغير في سياسات المملكة الخارجية، عبّرت عنها ابتداء جنازة الملك (عبد الله) التي غاب عنها حلفاء كولي عهد أبو ظبي (محمد بن زايد) والرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، مقابل حضور الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) و أمير دولة قطر (تميم بن حمد)، كما كان الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) ضمن الشخصيات المشاركة في جنازة الملك الراحل.

وفيما يتعلق بحركة حماس، فقد كان ملفتاً الزيارة التي قام بها وفد الحركة بقيادة رئيس مكتبها السياسي حينها (خالد مشعل) إلى الرياض، في يوليو 2015، ولقاءهم بعدد من المسؤولين وعلى رأسهم الملك (سلمان) وكل من ولي العهد وولي ولي العهد، الأمراء (محمد بن نايف) و (محمد بن سلمان)، إضافة إلى مدير الاستخبارات السعودية (خالد الحميدان).

على الرغم من نجاح قادة حماس خلال الزيارة في إقناع الرياض بالإفراج عن عدد من كوادرها ونشطاءها المعتقلين في السجون السعودية على خلفية جمعهم التبرعات لصالح قطاع غزة خلال حرب العام 2014، إلا أن الحركة قد أخفقت في تطوير علاقاتها مع المملكة، التي أكدت على لسان وزير خارجيتها ذلك الوقت (عادل الجبير) على أن الزيارة كانت ذات بعد ديني ولم تنطو على أي أهداف سياسية، لتبدأ في التبدد الآمال بشأن إمكانية تحسن ملموس في العلاقات بين الطرفين.

القضية الفلسطينية، كما أنه ومن الناحية العملية فإن السنوات الأخيرة، قد شهدت تغيرات كبيرة في المشهد السياسي العربي، أفاد "إسرائيل" في تجاوز اعتبار المبادرة شرطاً في تحقيق أي تقدم مع العالم العربي، بما فيها السعودية.

ثالثاً في نوفمبر 2007؛ انعقد (مؤتمر أنابوليس للسلام) برعاية أمريكية، بمشاركة وفود رسمية من 40 دولة، من بينهم السلطة الفلسطينية وسوريا و"إسرائيل" عدا عن دول عربية أخرى أبرزها السعودية، التي اشترط وزير خارجيتها حينها "سعود الفيصل" عدم **المصافحة** مع أي من المسؤولين الإسرائيليين، عدا عن إشارته إلى عدم حماسة المملكة للتواجد في المؤتمر لولا الاتفاق العربي، وقد شهد المؤتمر الذي آل كغيره إلى الفشل، محاولة سعودية للتأثير على برنامج المؤتمر عبر إلماحه بعدم مشاركة الرياض إن لم يضم كل من سوريا ولبنان، أو لم يتطرق لمعالجة القضايا الإشكالية أو ما تعرف بقضايا الوضع النهائي التي ترفض "إسرائيل التطرق لها" (5)

العلاقات الفلسطينية السعودية في عهد الملك سلمان

أولاً في 23 يناير 2015؛ أعلن عن وفاة الملك (عبد الله بن عبد العزيز)، ومبايعة ولي عهده الأمير (سلمان) خلفاً له، لتدخل بعدها العلاقة بين الفلسطينيين والمملكة مساراً جديداً، يتخلله تقلبات على مستوى الرأي العام في الجانبين.

(5) أمجد أحمد جبريل، مصدر سابق.

من نفس العام، قال خلاله ولي العهد السعودي أن على الفلسطينيين قبول ما يعرضه عليهم الرئيس الأمريكي أو الكف عن الشكوى، محملاً إياهم مسؤولية فشل تحقيق السلام بسبب رفضهم "جميع مقترحات السلام المقدمة لهم" التصريح الأبرز لولي العهد السعودي جاء خلال لقاء صحفي مع مجلة أتلانتك الأمريكية، والتي قال فيها أن "من حق الإسرائيليين أن يكون لهم وطن"، وهو التصريح الذي عدّه البعض تحولاً غير مسبوق في الموقف السعودي من "إسرائيل"، ينطوي على اعتراف ضمني بحق إسرائيل في الوجود.

كان "مؤتمر المنامة الاقتصادي" المعقود في يونيو 2019، مؤشراً على حالة التباعد في المواقف بين الفلسطينيين_الذين قاطعوا المؤتمر رسمياً ودعوا العرب لمقاطعته_ والسعودية التي كانت ضمن الدول العربية المشاركة في المؤتمر، تلاها بروز تقارير ومعلومات من عدة مصادر تشير إلى حالة الغضب السعودي من السلطة الفلسطينية التي حاولت احتواء الموقف مع الرياض.

ثالثاً أما عن "حماس"؛ فإن موقف الرياض من الحركة خلال الأعوام القليلة الماضية، بات أكثر تشدداً من أي وقت مضى، فيما لم يكن اعتقال عشرات من نشطاءها المقيمين في الأراضي السعودية وبدء إجراءات محاكمتهم مؤخراً سوى أحد معالم الخصومة الذي تبديه السعودية لحماس.

مثل صعود الأمير (محمد بن سلمان)، السريع على سلم السلطة، وصولاً إلى تنصيبه ولياً للعهد، بداية مسار جديد مليء بالاضطرابات في العلاقة السعودية مع الفلسطينيين.

ثانياً خلال الأعوام القليلة الماضية؛ بدا أن علاقة السلطة الفلسطينية بالمملكة السعودية ليست في أحسن أحوالها، وقد تم ربط الأمر بما سمي صفقة القرن كأحد مسببات الخلاف في وجهات النظر بين الطرفين، ففي حين اتخذت الرياض موقفاً رسمياً داعماً لحقوق الشعب الفلسطيني، فقد أشارت تقارير إعلامية غربية إلى حالة الجفاء والتباين في المواقف إزاء الرؤية الأمريكية للحل، أبرزها ما كشفت عنه تقارير أمريكية حول فحوى الاجتماع الذي عقد بين ولي العهد السعودي الأمير (محمد بن سلمان) ورئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) خلال زيارة الأخير للرياض في نوفمبر 2017، وزعمت أن (بن سلمان) قد طالب (عباس) بقبول "أي عرض يطرحه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أو أن يستقيل"، وقد أشارت تقارير أخرى إلى أن (بن سلمان) عرض على الرئيس الفلسطيني مبلغ 10 مليارات دولار للقبول بصفقة القرن، وعلى الرغم من نفي الجانب الفلسطيني على لسان مسؤولي السلطة لتلك الأنباء، إلا أن صدى هذه التقارير انتشر على نطاق واسع فلسطينياً و عربياً، وربطت بعض الاوساط ما قيل عن ضغوط سعودية على الفلسطينيين، بأنها تهدف بصورة أساسية إلى إتاحة المجال أمام الأمريكيين لبناء جبهة موحدة ضد "إيران".

في 2018، كشف الإعلام العبري عن اجتماع مغلق للأمير (محمد بن سلمان) مع رؤساء المنظمات اليهودية في نيويورك، عقد في شهر مارس

تصريحات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان حول حماس لم تكن الوحيدة، حيث هاجم وزير الخارجية الأسبق عادل الجبير الحركة في أكثر من موقف، أهمها وصفه لها بالحركة **”المتطرفة“** في تصريحات أدلى بها أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي في فبراير 2018، عدا عن مطالبته الدوحة بوقف دعم الحركة، في تعقيبه على قطع علاقات بلاده إلى جانب الإمارات ومصر مع قطر.

تنامي الموقف السعودي المتشدد من حماس قد يعود إلى عدة أسباب أهمها أن الحركة باتت تتمتع بعلاقات جيدة مع خصوم المملكة كإيران وقطر ومؤخراً تركيا خصوصاً بعد جريمة قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في اسطنبول، يضاف إلى ذلك نظرة الرياض إلى حماس باعتبارها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين المنافس الأيديولوجي للسعودية، عدا الضغوط التي تتعرض لها السعودية لتمرير صفقة القرن ما يعنيه ذلك من احتمال الاصطدام بالموقف الفلسطيني الذي تمثل حماس أحد أهم أعمدته، خاصة وأن تجريدها من سلاحها يعد أحد محاور الصفقة، الأمر الذي يضع الرياض أمام تحدي سياسي و أخلاقي غير مسبوق على صعيد إرثها الطويل في احتضان الموقف الفلسطيني.

رابعاً خلال السنوات القليلة الماضية، طرأت عدة أحداث أوجت بوجود توجه سعودي نحو التطبيع مع ”إسرائيل“، ولو بحدوده الدنيا، كان آخرها حالة الجدل التي واكبت عرض قناة ”mbc“

في مايو من العام 2017، هاجم الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) حركة حماس من قلب العاصمة السعودية، خلال ما تعرف بالقمة الإسلامية الأمريكية، حيث اتهم الحركة بالوحشية والإرهاب، وسط صمت جميع الوفود العربية والإسلامية المشاركة في القمة.

بعد القمة المذكورة؛ باتت تتعرض الحركة لهجوم وتحريض بين من قبل صحف وإعلاميين سعوديين، تسبب أحياناً في حالة من الجدل على منصات التواصل الاجتماعي، منها اضطراب صحيفتي الرياض ومكة السعوديتين لحذف أخبار ومقالات تتعرض للحركة وتتهمها بالإرهاب في العامين 2017 و 2019 على التوالي.

غير أن التصريحات التي نقلت على لسان ولي العهد محمد بن سلمان في مجلة اتلانتيك الأمريكية اعتبار حركة حماس إلى جانب جماعات وتنظيمات أخرى كأحد **المهددات** للمملكة العربية السعودية، كان الإشارة الأوضح إلى مآزق علاقة حماس بالسعودية ، ومع عدم وجود نفي رسمي سعودي لهذه التصريحات أو توضيح يفسر السياقات للمواقف الجديدة، إلا أن أغلب الأوساط الفلسطينية ربطت هذه التصريحات في مساعي الأمير محمد بن سلمان الإمساك بزمام السلطة في السعودية من خلال طمأنة تل أبيب، وإذا صحّت هذه التصريحات فإنها تنسجم مع ما نقلته مصادر مقربة مع حماس عن اشتراطه في وقت سابق على الحركة أولاً أن ” تحل مشاكلها مع الأمريكيين لتعود علاقاتها مع المملكة، وأن تفتح بابا للتواصل معهم“ الأمر الذي رفضته حماس باعتباره يعني قبولاً منها بشروط الرباعية الدولية حول الاعتراف بإسرائيل ونبذ المقاومة.



ملخص الحكاية؛ السعودية بين مرحلتين وسفيرين

عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، وسلسلة الهجمات الفدائية التي شنتها فصائل المقاومة الفلسطينية ومن بينها حماس، ضد أهداف في قلب إسرائيل، قررت دول ومنظمات عديدة حول العالم كالاتحاد الأوروبي ونيوزلندا وكندا، وضع عدد من الفصائل وخاصة حركة حماس أو جناحها العسكري على قوائمها للكيانات الإرهابية، وفي خضم حالة الجدل حول العمليات الاستشهادية، نشر، في إبريل 2002، السفير السعودي في لندن (غازي القصيبي) قصيدته بعنوان "شهداء" يثني فيها على العمليات الفدائية وخص الشهيدة "آيات الأخرس" بالذكر في قصيدته، الأمر الذي أثار عاصفة من الانتقادات الغربية الموجهة ضد السفير، عدا عن تحفظ بريطانيا التي تصنف كتائب القسام ككيان إرهابي على القصيدة.

سنة عشر عاماً، كانت كفيلاً بتغيير المزاج قيادة المملكة السعودية تجاه العمليات الفدائية الفلسطينية، عبر عنها السفير السعودي في الأمم المتحدة (عبد الله المعلمي) في ديسمبر 2018، بعيد فشل تمرير مشروع قرار أمريكي يدين حماس والمقاومة الفلسطينية، عندما شجب "إطلاق القذائف من قطاع غزة صوب مناطق مدنية إسرائيلية"، وعلى الرغم من أن السعودية كانت من الدول المصوتة ضد مشروع القرار الأمريكي، إلا أن كلمة سفيرها كانت أحد الإشارات على التحول في رؤية السعودية وموقفها من المقاومة الفلسطينية وعملياتها.

السعودية، في رمضان 2020 لأعمال درامية أشير إلى أنها تبرر للتطبيع مع "إسرائيل"، سبقها الحملات الإعلامية المنظمة لما يعرف بـ "الذباب الإلكتروني" التي تهاجم القضية الفلسطينية، وتتهم الفلسطينيين بالجوذ ونكران الجميل.

كما عقدت لقاءات لمسؤولين سعوديين سابقين مع قادة إسرائيليين، كان أبرزها مشاركة رئيس جهاز الاستخبارات السعودي الأسبق الأمير (تركي الفيصل) إلى جانب رئيس الموساد الأسبق (أفرايم هليفي) في "مؤتمر أمن الشرق الأوسط"، الذي نظمه منتدى السياسة الإسرائيلي في نيويورك عام 2017، إضافة إلى الزيارة التي قام بها الجنرال السعودي المتقاعد (أنور عشقي) لإسرائيل برفقة وفد أكاديمي عام 2016، ولقاءهم بعدد من الشخصيات الرسمية هناك.

كما كانت زيارة المواطن السعودي (محمد سعود) لـ "إسرائيل" برفقة وفد من الإعلاميين، ولقاءهم برئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، ثم حادثة طرده المهينة من المسجد الأقصى في يوليو 2019، ودخول المنتخب السعودي الأراضي الفلسطينية للمرة الأولى للعب أمام نظيره الفلسطيني في أكتوبر 2019، مؤشرات واضحة على التوجه السعودي الجديد بشأن التطبيع مع "إسرائيل".



خاتمة

ترفض التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، حتى من داخل العائلة المالكة.

إجمالاً؛ يمكن القول أن الموقف السعودي الذي بدأ أكثر ليناً تجاه دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال السنوات الماضية، جاء نتيجة عاملين رئيسيين هما:

1. الصراع مع إيران، إلى أولوية السياسة الخارجية للرياض، باعتبار السياسات الإيرانية تشكل تهديداً على الأمن القومي السعودي.

2. صعود (دونالد ترامب) لرئاسة الولايات المتحدة، وسياساته المتطرفة في دعم "إسرائيل"، والتي من بينها محاولات الضغط المتواصل على الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع (تل أبيب).

الأمر الذي يجعل من إمكانية حدوث تطورات جديدة في السياسة الرسمية السعودية تجاه العلاقة مع "إسرائيل" احتمالاً قائماً خلال الفترة القادمة، بما سينعكس في المحصلة على مجمل علاقات المملكة بالفلسطينيين خصوصاً في العلاقة مع حركة حماس التي تحاول جهات أمريكية وإسرائيلية جرّ الرياض إلى تجريمها بذريعة تحولها إلى أداة إيرانية، بما يعاكس طبيعتها و الدور الذي تضطلع به حماس كحركة تحرر وطني، كما ستصبح مثار نقاش وتكهن، حدود العلاقة بين "إسرائيل" والسعودية، والتي تتطلع إليها "إسرائيل" لتصبح ذات أبعاد استراتيجية في عدة ملفات أهمها التحدي الإيراني المشترك لكل البلدين وفقاً للمزاعم الإسرائيلية

شكلت القضية الفلسطينية طيلة عقود سابقة أولوية للسياسة الخارجية السعودية، كما كانت المملكة أحد أكبر مصادر الدعم المالي للفلسطينيين، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت الكثير من التطورات التي أثرت على سياسات المملكة داخلياً وخارجياً، أزيحت بموجبه القضية الفلسطينية عن أجندة السياسة السعودية لصالح قضايا أخرى أهمها الملف الإيراني، الأمر الذي أثمر تقارباً مع "إسرائيل"، لا تخطئه عين متابع حتى وإن بدأ تقارباً خجولاً حتى الآن.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المبكر جداً الحديث عن وجود علاقات طبيعية بين السعودية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث ستبقى إن وجدت محددة باعتبارات عديدة، لا يمكن معها الحديث عن تحول جذري في تلك العلاقة، تصل نحو تطبيع للعلاقات أو إبرام اتفاقيات، فالسياسة السعودية تجاه إسرائيل محكومة بعدة اعتبارات ومنها:

1. اع العربي والإسلامي: حيث لن تستطيع السعودية بحكم موقعها ومركزها في قيادة العالم الإسلامي، تجاهل حالة الإجماع العربي والإسلامي على المستوى الشعبي على الأقل، والدخول في تحالف مع "إسرائيل" مهما كانت أسبابه.

2. مبادرة السلام العربية: تبقى السعودية ملتزمة بمبادرتها للسلام، التي تشكل أساس مرجعي متوافق عليه عربياً، لإحداث اختراق في العلاقات مع دولة الاحتلال.

3. البيئة الداخلية السعودية: التي كانت حتى وقت قريب تشكل أحد أهم روافد الدعم المادي لفلسطين ومقاومتها، ولا زالت



ومع أن المحاولات الاسرائيلية للعبث بالعلاقات الفلسطينية و السعودية لن تتوقف مستفيدة من بعض التناقضات و المخاوف المتبادلة من خلال تغذية هذه المخاوف و تحويل التناقضات الثانوية الى أساسية، بما يجافي الحقائق التاريخية و بما يعاكس و يضر بمصالح و مكانة السعودية، ويضعف من قدرة الفلسطينيين في كفاحهم الطويل ضد عدو يمثل تحدّي لكل المنطقة شعوباً و أنظمة على حدّ سواء، فإنه لا يجب الاستسلام الى المسار الخاطيء لهذه العلاقة اليوم، بما يفرض بالتالي على الجانبين البحث في سبل و طرق معالجة المشاكل التي تعترض علاقاتهما و تحقق مصالحهما و تحافظ على الروابط التاريخية بينهما.

تبقى أخيراً؛ الإشارة للموقف الشعبي السعودي المساند للقضية الفلسطينية طيلة العقود السابقة إلى الآن، وكان مصدر دعم مادي سخّي للمقاومة الفلسطينية، والذي، بدا أنه أكثر وعياً من محاولات الوقوع في شرك دعوات التطبيع مع المحتل الإسرائيلي، رغم الحملات الممنهجة لبعض الشخصيات التي أريد ترميزها داخل المجتمع السعودي، ما يجعل من البيئة الشعبية داخل المملكة، حائط الصد الرئيس أمام أي تحولات نحو الانفتاح على "إسرائيل".



(ملحق)

الموقف السعودي من القضية الفلسطينية .. سرد تاريخي

1. تأمين منع الهجرة اليهودية
2. منع بيع الأراضي لليهود
3. تأمين استقلال فلسطين



اجتماع بين المندوبين البريطانيين والعرب في قصر سانت جيمس خلال مؤتمر الدائرة المستديرة بلندن عام 1939

عقب فشل مؤتمر لندن (الدائرة المستديرة)، بدت محاولات أخرى لإقناع الملك (عبد العزيز آل سعود) بالقبول بتقسيم فلسطين وإنشاء وطن قومي لليهود، لقاء مبالغ مالية ضخمة بقيمة (20 مليون جنيه استرليني) توضع في خزانة الدولة السعودية (التي كانت تعاني من أزمة كبيرة دفعتها للتوقف عن دفع رواتب الموظفين وأفراد الجيش)، إضافة إلى تعويضات مالية للفلسطينيين الذين سينزحون إلى دول عربية من بينها المملكة، وقد أشارت وثائق الأرشيف الوطني البريطاني في الوثيقتين المؤرختين في العام 1943، والمرقمتين بـ (CO 733/443/18)، إلى ما قالت أنها مفاوضات (CO 733/443/19)، إلى ما قالت أنها مفاوضات

بدأ الموقف السعودي الداعم للقضية الفلسطينية منذ بدايات القرن العشرين، مع تصاعد الحديث حول إقامة وطن قومي لليهود. خلال سنوات ما قبل نكبة العام 1948، انضمت السعودية إلى الجهود العربية المناوئة للتواجد اليهودي على أرض فلسطين، والمساعي الغربية لإقامة وطني قومي لهم هناك، حيث كانت المملكة أحد مكونات الوفد العربي المشارك في مؤتمر "الدائرة المستديرة" المعقود بدعوة بريطانية في قصر "سانت جيمس" بلندن في فبراير من العام 1939، لمناقشة مستقبل فلسطين في مرحلة ما بعد الانتداب، والذي شهد تمسكاً عربياً بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

قبل المؤتمر وبعده، كان هناك حرص بريطاني وصهيوني على تليين الموقف السعودي تجاه مطامح اليهود في فلسطين، فأجرى وزير المستعمرات (مالكولم ماكدونالد)، محادثات منفصلة برئيس الوفد السعودي إلى المؤتمر الأمير (فيصل بن عبد العزيز) فور وصوله إلى لندن وقبل انطلاق فعاليات المؤتمر، غير أنه لم يجد منه تأييداً لرؤيته، (6) وقد جاء الأمير (فيصل) إلى لندن محملاً بتعليمات والده الملك (عبد العزيز) التي أكدت على أن ضرورة أن تكون مطالب الفلسطينيين أساس للمفاوضات خلال المؤتمر، وأن يحتوي أي مشروع للحل على جملة من الأساسات هي

(6) ألكسي فاسيليف، كتاب الملك فيصل: شخصيته وعصره وإيمانه.

حث الدول الموقعة على البروتوكول على

1. التحالف العسكري لحماية الدول العربية من العدوان
2. الالتزام المشترك للدفاع عن فلسطين العربية ضد الصهيونية بالقوة إذا لزم الأمر) كما تنسب البرقية إلى الملك قوله "سيشرفه الموت في ساحة المعركة" دفاعاً عن فلسطين، وقد علق وزير الخارجية (ستيتنيوس) على البرقية المذكورة، في [برقية أخرى](#) مرسلة إلى الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت)، باعتبار تصريحات الملك عبد العزيز بشأن فلسطين ذات "أهمية كبرى".

وقد ضم الأرشيف الأمريكي جزءاً هاماً من محادثات الملك (عبد العزيز) مع الرئيس الأمريكي (روزفلت)، للقاء الشهير الذي جمعهما على متن البارجة الحربية الأمريكية (كوينسي)، في فبراير من العام 1945، تضمنت نقاشاً مثيراً بين الرجلين بشأن قضية فلسطين، حيث بادر الرئيس (روزفلت) بالاقتراح على الملك (عبد العزيز) بقبول فكرة هجرة 100 ألف يهودي إلى فلسطين (8)، وقد رفض الملك السعودي مقترح الرئيس الأمريكي الذي أعاد طرح السؤال حول هجرة اليهود إلى فلسطين مرتين أو ثلاث مرات ، وفي كل مرة كان (ابن سعود) _ بحسب مؤرخين _ "أكثر إصراراً على [الرفض](#) من ذي قبل"، محذراً من أن "العرب سيختارون الموت على تسليم أراضيهم لليهود"، لينجح الملك (عبد العزيز) في الحصول على وعد من الرئيس (روزفلت) بعدم تقديم [المساعدة](#) لليهود العرب،

سرية بهذا الشأن بين ضابط المخابرات البريطاني (جون فيلبي) الذي عمل مستشاراً غير رسمي للملك عبد العزيز، مع رئيس الوكالة اليهودية حينها (حايم وايزمان)، غير أن الوثيقتين لما تذكرتا سوى معلومات مشاعة وقديمة نسبياً حول تلك المفاوضات المزعومة، إذ يشير المؤرخ والمستعرب الروسي ([ألكسي فاسيليف](#)) إلى تفاصيل المقترح المذكور الذي طرحه (فيلبي)، على (وايزمان) في لقاء سري جمعهما على هامش مؤتمر (الدائرة المستديرة) في العام 1939، فبينما رحّب (وايزمان) بالمقترح، فإن الملك (عبد العزيز) الذي عُرض عليه الأمر في يناير من العام 1940، عند عودة (فيلبي) إلى الرياض، أي بعد عدة شهور من طرحه على (وايزمان) قد أمر (فيلبي) بأن لا يحدث أحداً بفكرته تلك، غير أن الأخير لم يكتفم مقترحه سوى 4 أشهر، ليعاود طرح المقترح على (يوسف ياسين) الذي كان يعمل مستشاراً سياسياً للملك (عبد العزيز)، ما دفع الملك لتقريب (فيلبي) بشدة بعد علمه بحديثه مع (ياسين)، حيث أدرك (فيلبي) متأخراً أن عدم الجواب ومناقشة المقترح من قبل الملك (عبد العزيز) كان يعني رفضها ضمناً. (7)

يذكر أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية، بالعديد من الوثائق والمراسلات التي تضمنت موقف الملك (عبد العزيز آل سعود) من قضية فلسطين ومسألة توطين اليهود فيها، ففي [برقية](#) مرسلة من السفير الأمريكي في السعودية (وليام إيدي) في يناير عام 1945 إلى وزير خارجية بلاده (إدوارد ستيتنيوس) يشير فيها لتعقيب الملك السعودي على توقيع بلاده على ([بروتوكول الإسكندرية](#))، الذي كان نواة تأسيس جامعة الدول العربية، حيث تذكر البرقية أن الملك (عبد العزيز)

(7) ألكسي فاسيليف، مصدر سابق.

(8) د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 3، السعودية .. المملكة العربية.

لم تفلح الجهود العربية في منع تمرير قرار تقسيم فلسطين، الذي جرى التصويت عليه يوم 29 نوفمبر من نفس العام، حيث أصدر الوفد العربي الذي كان يضم إلى جانب السعودية كل من (مصر، العراق، لبنان، سوريا) بياناً رافضاً لقرار التقسيم.

كانت حرب فلسطين عام 1948، أول حرب عربية يخوضها الجيش السعودي، وقد جاءت المشاركة السعودية فيها بعد ضغوط مورست من الدول العربية على الملك (عبد العزيز) الذي لم يكن مقتنعاً بفائدة مشاركة جيوش نظامية عربية في الحرب، مقابل دعم الفلسطينيين أنفسهم في مواجهة العصابات الصهيونية، حيث تشير المصادر السعودية إلى أن الملك قد خطب في الجنود السعوديين خلال مراسم وداعهم للذهاب إلى فلسطين، بالقول "إن أبناء فلسطين مثل أبنائي؛ ولذا ، لا تدخروا جهداً لمساعدتهم على تحرير أرضهم"، وقد انضمت الفرقة السعودية للمشاركة للقتال إلى جانب القوات المصرية، وسجلت سقوط 150 شهيداً في صفوفها من بين 3000 آلاف عسكري سعودي شاركوا في الحرب.

بعد نكبة العام 1948؛ تحولت السعودية إلى أحد مراكز دعم وإسناد الفلسطينيين، على المستويين الشعبي والرسمي، حيث بادر (فيصل بن عبد العزيز) في العام 1948، وكان أميراً، بتأسيس ما يعرف بـ (لجنة مساعدة فلسطين)، كما كانت كل من السعودية والكويت بحسب وثيقة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A. (من

وعدم اتخاذ أي خطوة معادية للشعب العربي، وقد جدد (روزفلت) هذا الوعد للملك (عبد العزيز) في رسالته له المؤرخة في 5 إبريل 1945، إلا أن تبخرت الوعود الأمريكية بوفاة (روزفلت) وصعود (هاري ترومان) الذي تنصل من كافة وعود سلفه السابقة إزاء قضية فلسطين، وقد ضم أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية مجموعة من الوثائق و المراسلات بين الملك (عبد العزيز) و الرئيس (ترومان) إضافة إلى مراسلات بين مسؤولين حكوميين من كلا الجانبين، في المحاولات التي بأنت بالفشل لإقناع (ترومان) بالالتزام بتعهدات (روزفلت) بشأن قضية فلسطين.

تضمن الأرشيف الأمريكي، تفاصيل محادثة هامة بين رئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) والملك (عبد العزيز) الذي رفض مقترح الأول بالاضطلاع بدور في تحقيق تسوية بين العرب واليهود في فلسطين، معتبراً أن قبوله طلب (تشرشل) يمثل "خيانة" للنبي وجميع المسلمين المؤمنين، من شأنه أن يمحو شرفه ويهدم روحه". في نوفمبر من العام 1947؛ تحولت قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة ولعدة أيام، إلى ساحة نقاش صاخب، حول القرار المقترح بتقسيم فلسطين، والذي شهد رفض عربي مطلق لقيام دولة يهودية في فلسطين، وفي 26 نوفمبر، أي قبل التصويت على قرار التقسيم بثلاثة أيام، تحدث الأمير (فيصل بن عبد العزيز) الذي كان يشغل منصب وزير خارجية بلاده حينها، أمام الجمعية العامة، ذكّر فيها بميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على ضرورة صون السلم والأمن الدوليين، محذراً من أن "إرضاء العصابة الصهيونية سيؤدي إلى سفك الدماء في الشرق الأوسط."



المملكة الشيخ (محمد بن إبراهيم) في العام 1968، وتقضي بـ "جوز استخدام جزء من أموال الزكاة، تحت إشراف الحكومة، على شراء الأسلحة للفدائيين الذين يقاتلون أعداء الله اليهود"، في استمرار وتعزيز الدعم المادي السعودي على المستويين الرسمي والشعبي الحكومي للفلسطينيين. (9)

إلى جانب توسع قاعدة الدعم المادي للقضية الفلسطينية على المستويين الشعبي والحكومي السعوديين، في عهد الملك (فيصل)، فإن تصريحاته المناوئة لـ "إسرائيل"، لم تكن أقل صخباً في إظهار موقفه الداعم لقضية فلسطين، لعل أبرزها [تصريحه](#) الذي أدلى به عام 1966 خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس الأمريكي (ليندون جونسون)، وقال فيه "لسوء الحظ، فإن اليهود يدعمون إسرائيل ونحن نعتبر أولئك الذين يقدمون المساعدة لأعدائنا أعداء لنا"، حيث أعتبر التصريح حينها معادٍ لجميع اليهود وليس لإسرائيل فقط.

بعد نكسة العام 1967؛ وانعقاد قمة الخرطوم التي رفعت شعار (اللاءات الثلاث)، انضمت السعودية بشكل فعلي في دعم المجهود الحربي ضد "إسرائيل" مالياً (10)، ثم كانت حادثة إحراق المسجد الأقصى في أغسطس 1969، على يد المتطرف اليهودي (مايكل دينس روهان)، التي عززت جهود الملك (فيصل) في تحويل القضية الفلسطينية من إطارها العربي إلى الإطار الإسلامي، لعدة عوامل ساهمت في إنجاح تلك الجهود، أهمها ما اعتبر حينها هزيمة المشروع القومي العربي في نكسة

خلال الفلسطينيين الأثرياء المقيمين هناك) مركزي التمويل الرئيسيين لحركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح، منذ انطلاقتها.

أخذ الدعم السعودي بعد نكسة حزيران 1967؛ ووجود الملك (فيصل) على سدة الحكم، شكلاً أكثر توسعاً، من خلال مبادرة السلطات لدعم إنشاء عدة لجان لدعم وإسناد الفلسطينيين، أبرزها تشكيل الملك (فيصل) في عام النكسة، لـ (اللجنة الشعبية لمساعدة أسر شهداء وسجناء ومجاهدي فلسطين) التي ترأسها الملك (سلمان بن عبد العزيز) الذين كان أميراً للرياض حينها، حيث أشرفت اللجنة على عدة [مشاريع أهمها:](#)

1. مشروع (التزام الفلسطينيين بنسبة 5%)؛ في العام 1967، حيث التزم أبناء الجالية الفلسطينية من خلال المشروع باقتطاع 5% من مرتباتهم ودخولهم لصالح اللجنة الشعبية.
2. مشروع (ريال فلسطين)؛ في العام 1968، وحمل شعار (ادفع ريالاً وانقذ عربياً).

3. مشروع (سجل الشرف)؛ في العام 1968، والذي هدف إلى زيادة إيرادات اللجنة الشعبية، من خلال جمع تبرعات منتظمة من الهيئات والشركات، وقد ساهم عدد من الأمراء والملوك منهم (فهد، سلطان، سلمان، سظام) أبناء عبد العزيز، في التبرع لصالح المشروع.

4. مشروع (ال 1%)؛ في العام 1969، والذي دعا الموظفين السعوديين والمقيمين للتبرع بنسبة 1% من رواتبهم لصالح اللجنة.

وقد ساهمت الفتوى التي أصدرها مفتي

(9) توماس هيغهامر: الجهاد في السعودية - قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.
(10) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق.

حزيران 1967، وانحسار تمدد تيار اليسار بصورة عامة، عدا عن حالة السخط الشعبي في العالمين العربي والإسلامي على حادثة حرق المسجد الأقصى(11)، التي دعا على إثرها الملك فيصل إلى إعلان الجهاد ضد "إسرائيل"(12)، إضافة إلى كون الحادثة سبباً رئيساً في دخول مقترح الملك فيصل لإنشاء منظمة للدول الإسلامية حيز التطبيق، بعد انعقاد قمة الرباط الإسلامية في سبتمبر 1969 لمناقشة تداعيات حادثة الحريق، والتي كانت نواة إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

بصورة عامة؛ فإن نكسة العام 1967، حوّلت القضية الفلسطينية إلى أولوية الدبلوماسية السعودية، عدا عن تأثيرها المباشر على توطيد العلاقة بين المملكة ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي ارتفع قيمة الدعم المالي السعودي المقدم لها، خاصة في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973، رداً على الدعم الأمريكي غير المشروط لـ "إسرائيل" خلال الحرب.(13)

لم تتأثر السياسة الخارجية للسعودية أعقاب اغتيال الملك (فيصل) عام 1975، حيث بادر الملك (خالد) فور مبايعته للتأكيد على استمرار سياسة السعودية القائمة على (تدعيم وحدة الصف الإسلامي والتضامن العربي، استعادة الأراضي المحتلة، تحرير القدس من براثن الصهيونية (14)

Abdulrhman A. Hussein, So History Doesn't Forget:: Alliances Behavior in (11) Foreign Policy of the Kingdom of Saudi Arabia, 1979-1990.

(12) د.فهمي توفيق مقبل، دور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في خدمة القضية الفلسطينية ونصرتها.

(13) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق.

(14) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق.



مجموعة الحوار الفلسطيني

Palestinian Dialogue Group